

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة، السيدات والسادة:

أشكركم على إتاحة الفرصة لي لاطلاعكم على أوضاع النساء والمجتمع المدني في العراق هذا الصباح.

أنا خانم لطيف، ممثلة منظمة أسودا لمكافحة العنف ضد النساء، وهي منظمة عراقية غير ربحية تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز على أساس الجنس وإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء. لقد أنشأت منظمنا أول ملجأ مستقل للنساء الناجيات من العنف في العراق خلال عام ٢٠٠٢.

يشهد العراق حالياً تصاعد العنف ضد النساء في جميع المجالات، بما في ذلك استهداف الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان حيث شُنت في الأشهر السابقة حملات علمهن في إقليم كردستان لاستخدامهن مصطلح "الجندر". إن الأوضاع الخطيرة والهشة للنساء العراقيات، إلى جانب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتمثيل الغير كافي والمقلق للنساء في عمليات اتخاذ القرار، يعني أن المساحة المتاحة للنساء لممارسة حقوقها بالكامل وبحرية محدودة للغاية.

ينبغي أن نشعر بالقلق جميعاً إذا الوضع الحالي للنساء والفتيات في العراق. وستركز كلمتي اليوم على السبل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها التصدي بفعالية لأربع قضايا رئيسية:

(1) الحماية القانونية من العنف ضد النساء

(2) المشاركة السياسية للنساء

(3) التأثير الجندي لتغير المناخ

(4) تجديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

بخصوص الحماية القانونية من العنف ضد النساء

ينتشر التمييز والعنف ضد النساء في العراق، حيث لا يكاد يمر يوم دون ورود تقارير عن قتل وتشويه واستهداف النساء من قبل أفراد عائلاتهم، ببساطة بسبب جنسهن إذ تزايد العنف الجندي بنسبة 125% إلى أكثر من 22,000 حالة في العامين 2020 و2021_ كما أن أكثر من 75% من المعرضين لمخاطر هذا العنف هم من النساء والفتيات. لا تقتصر هذه الجرائم فقط على معدلاتها الإجمالية العالية وإنما تثير طبيعة الجرائم المرتكبة قلقاً بالغاً.

تُقتل النساء بدافع الشرف في مختلف أنحاء العراق لعدم التزامهن بالأعراف الاجتماعية، كما تزايد جرائم الزواج المبكر والقسري وزنا المحارم.

تحدث هذه الزيادة الحادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب إفلات الجناة من العقاب، ونقص توفر الخدمات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي ونقص الحماية القانونية لهن أو وصولهن إلى العدالة.

أصحاب السعادة،

بدون الحماية من العنف والغاء التمييز، لا يمكن للنساء أن يشاركن مشاركة كاملة أو متساوية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي لا ينتهك فقط حقوق الإنسان الأساسية للنساء كما نصت عليها المعايير الدولية الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادق العراق عليها، بل ينتهك أيضاً قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن التي أكدت طوال أكثر من 20 عاماً على أهمية الترابط بين الحماية والمشاركة.

* On 18 May, Ms. Latif delivered a shortened version of this statement at the UN Security Council. These are her full remarks.

وكي تحتل النساء المكانة التي يستحقّنها في جميع عمليات صنع القرار في البلاد، يجب إنهاء العنف.

بناء عليه، أُحثّ مجلس الأمن على دعوة الحكومة العراقية إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الفتيات والنساء من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم الضحايا الناجيات في الوصول إلى العدالة. وهذا يتطلب تبني مسودة قانون مناهضة العنف الأسري الذي تأخر صدوره كثيراً، وتعديل قانون العقوبات، ووقف محاولات تفسير أحكام قانون الأحوال الشخصية على أسس طائفية، وقد يكون تبني قانون العنف الأسري حلاً مهماً لآلاف الفتيات والنساء العراقيات اللواتي يتعرضن لهذا العنف بشكل يومي ومتزايد. أحثكم أيضاً على دعوة حكومة العراق لتوفير ملاذات آمنة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الملاجئ التي تُدار من قبل المنظمات غير الحكومية، وهذا يشمل الدعم النفسي والاجتماعي والمعالجة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والقانوني وتأمين فرص تضمن مستقبلاً آمناً للناجيات.

أخيراً، ندعو الحكومة العراقية إلى تخصيص موازنة وتطبيق قانون دعم الناجيات الإيزيديات والمكونات الأخرى الذي اعتمد في مارس 2021.

أما على صعيد المشاركة السياسية للنساء،

اليوم 29% من أعضاء البرلمان العراقي هم من النساء وهناك ثلاث وزيرات في مجلس الوزراء، بينهن وزيرة المالية. في حين أن هذه خطوة أولى إيجابية، إلا أنه لا توجد إرادة سياسية حقيقية من جانب الأحزاب السياسية لضمان المشاركة الفعالة للنساء في جميع العمليات.

لا نريد زيادة الأعداد فقط، بل نريد نوعية المشاركة والتأثير على صنع القرار السياسي والمفاوضات. فبكل بساطة، وبدون وجود النساء على الطاولة، ستظل القرارات السياسية حكرًا على الذكور، وستترك النساء وحقوقهن واحتياجاتهن دون أي تمثيل ذي مغزى في صنع القرار السياسي.

لذلك، أطلب مجلس الأمن بالضغط على الحكومة العراقية لإعادة إنشاء آلية وطنية للمرأة (مجلس أو وزارة) ذات موارد بشرية فاعلة، وتخصيص موازنة كافية لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1325.

على صعيد التأثير الجندري لتغير المناخ

بات معروفاً أن العراق من أخطر خمس دول في العالم من حيث تغير المناخ. فقد بلغت نسبة الأراضي العراقية المعرضة للتصحّر 92%. كما أن العراق ينتج في المتوسط 9% مما تنتجه دول العالم الأخرى من غازات الدفيئة والميثان وثنائي أكسيد الكربون.

وفي هذا الصدد، شاركت منظمة أسودا في تنظيم حملات توعية لحث الأطراف المعنية على اتخاذ تدابير حاسمة لتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ على النساء والفتيات من خلال إشراكهن على أساس مبادئ المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص لهن في برامج ومبادرات تحسين أنظمة الري وإدارة الموارد.

وكما هو الحال في الحروب، فإن أول ضحايا تغير المناخ هم النساء. فبعد جفاف الأراضي الزراعية، ازدادت الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى بحثاً عن سبل العيش، مما عرّض النساء إلى التحرش الجنسي والعنف الاقتصادي وفقدان المأوى الملثم وحرمانهن من أبسط حقوقهن.

لذلك، من الضروري أن يدعو مجلس الأمن حكومة العراق إلى الالتزام بمعاهدة باريس ووثيقة هلسنكي بشأن تغير المناخ من أجل تقليل الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة وتوفير سبل العيش للنازحين، وخاصة النساء، وتأهيلهم وتزويدهم بالمعلومات والدعم النفسي والاجتماعي والفرص الاقتصادية من أجل الحفاظ على أمتهن وحياتهن وحقوقهن.

بخصوص تجديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

تلعب الأمم المتحدة دوراً مهماً في تقديم المساعدات والدعوة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان للنساء، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة الكاملة والأمنة والمتساوية والهادفة في عمليات السلام والعمليات السياسية في العراق.

مع تجديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، من الأهمية بمكان تعزيز مهامها ومسؤولياتها للنهوض بالنساء والسلام والأمن. وأحثّ مجلس الأمن، بشكل خاص، على أن يكون واضحاً وصريحاً في دعوة البعثة إلى دعم مشاركة النساء في جميع عمليات صنع القرار والعمليات السياسية لرصد الانتهاكات والأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وغيرهن من القيادات النسائية والإبلاغ عنها، والتواصل بانتظام وبشكل هادف مع المجتمع المدني العراقي لضمان أن تكون آراؤهن مفيدة لعمله في البلاد.

وعلى البعثة تقديم الدعم اللازم للحكومة العراقية في مجال الإصلاح القضائي والقانوني لضمان حماية حقوق النساء ودعم المنظمات النسوية ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أخيراً، على مجلس الأمن حث الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة على تضمين معلومات مفصلة عن قضايا النساء والسلام والأمن في إحاطاتها الإعلامية المستقبلية، كما هو مطلوب من قبل مجلس الأمن عملاً بالقرارين 2122 و2242.

في الختام، أود القول إن العراق في طور البناء. وبدلاً من إرسال قوات عسكرية، أدعو مجلس الأمن إلى مساعدة العراقيين في بناء وطنهم من جديد، وإرسال خبراء ومختصين وتدريب شابات وشباب ليساهموا في محاربة الفساد وبناء دولة رشيدة. وعليه أن يحث العراق على إشراك النساء في القرارات السياسية وضمان وجودهن على طاولة المفاوضات.

وشكراً لإصغائكم.